الأنباء
الاحد 19 يونيو 2016

صناعة

توقع أن تبقى أسعاره منخفضة حالياً.. وارتفاعها بصورة نسبية بعد رمضان

أحمد الخرافي لـ «الأنباء»: انتظروا مزيداً من إغلاق مصانع الحديد إذا استمر الإغراق الصيني لأسواقنا

استمرار اغراق الصين باسواق المنطقة بالحديد سيؤدي إلى اغلاق المصانع

احمد الخرافي

هديل الخطيب

الصين أغرقت أسواق الخليج بحديد بسعر السكراب!

الإقبال الكبير على الحديد الصيني لرخص ثمنه مقارنة بالتركي

المصانع المحلية مستعدة لتلبية احتياجات مشروعات التنمية من الحديد المحلي والمستورد

توقع المدير العام في الشركة الاولى لصناعة الحديد أحمد حسين الخرافي أن تظل الأسعار منخفضة لحديد التسليح حتى شهر سبتمبر المقبل، وذلك بسبب نقص الطلب على الحديد في شهر رمضان والاعياد، حيث تقل في هذه الفترات حركة اعمال المقاولات والانشاء، اضافة الى ما تشهده الأسواق الخليجية عموما من سياسة اغراق شرسة تمارسها الصين، بسبب تصديرها قوالب الحديد بأسعار مقاربة من السكراب.

واستبعد الخرافي أن ترتفع أسعار حديد التسليح الى 220 دينارا مع نهاية العام الحالي، وذلك حسب ما جاء في دراسة وزارة التجارة عن حديد التسليح في السوق المحلي بسبب وجود وفرة في كميات حديد التسليح سواء عالميا أو محليا واكتفاء الصين ذاتيا، وتصديرها كميات كبيرة من الحديد الى الخارج كما حدث في العام الماضي.

وبين أن سعر الحديد التركي في هذه الفترة بلغ ما يقارب 130 دينارا للطن مما يعادل سعره 140 دينارا في حال وصوله موانئ الكويت، مؤكدا على استعداد المصانع المحلية لتلبية احتياجات مشروعات خطة التنمية والتي تم الاعلان عنها مؤخرا بواقع 32 مشروعا استراتيجيا تقدر تكلفتها بـ 23,5 مليار دينار ضمن الخطة الانمائية الخمسية، لافتا الى أن المصانع لم تتعرض في السابق لأي مشكلات بخصوص استيراد حديد التسليح حيث إن الحديد المستورد والمحلي يغطيان الطلب.

ويفسر الخرافي الارتفاع الحاد الذي شهدناه في أسعار الحديد عن المعدلات السابقة بسبب ارتفاع الطلب من قبل أسواق الصين المحلية على الحديد في بداية السنة الصينية (نهاية شهر فبراير الماضي) مما تقاسم الانتاج ما بين تلبية سوقها المحلي وصادراتها، وهو ما ادى إلى تراجع الأسعار عالميا في الوقت الحالي لمستويات متقاربة لما كانت عليه في بداية السنة الصينية، وذلك بعد اكتفاء سوقها المحلي.

وأضاف بالقول: «من المعروف أن 2015 كان أسوء عام بالنسبة لأسعار الحديد فقد انخفضت الأسعار بشكل ملحوظ، وذلك بسبب ما لجأت اليه المصانع الصينية من بيع أو تكييش الكميات المتوافرة لديها».

وأشار الى أن السبب الرئيسي وراء انخفاض الأسعار هو إغراق للأسواق العالمية بعدما انخفض احتياج سوقها المحلي وتوافر فائض من انتاج المناجم من الحديد الخام والمنتجات الحديدية في الصين بكميات كبيرة جدا.

وحذر الخرافي من سياسة الاغراق التي تتبعها الصين في الأسواق الخليجية حيث إنه تم اغلاق عدد من مصانع صهر الحديد الخليجية بسبب وجود فائض كبير من الحديد الصيني مما أثر على تغير موازين الأسعار ليصبح قالب الحديد المصنع مقاربا لأسعار السكراب.

ويضيف، قائلا: «من الواضح أن المفاهيم الشرائية قد تغيرت بشكل جذري فالمستهلكون كانوا يتفادون شراء الحديد من الصين بسبب مخاوف افتقاره للجودة المطلوبة، بينما ظل الحديد التركي سيد الموقف لسنوات طويلة، ولكن اليوم هناك اقبال شديد على المنتج الصيني وذلك بسبب رخص ثمنه مقارنة بالتركي».

وأوضح أن تركيا كانت معروفة في السابق بالاعتماد على شراء حديد السكراب وغيره من الحديد الخام وتشغيل خطوط إنتاج متكاملة لصناعة منتجاتها الحديدية ولكن عندما شهد سوق الحديد أسوء الأسعار في عام 2015، بدأوا يستوردون قوالب الحديد من الصين مما أثر بشكل ملحوظ على توقف عدد من مصانعها لإنتاج قوالب الحديد.

وأشار الى أن أسواق الحديد في الخليج وتحديدا المملكة العربية السعودية بات لديها تشبع وزيادة في كميات الحديد المتوافرة بعد اندفاع المستهلكين عليها خشية عدم انخفاض الأسعار وخلق تضاربا بالأسعار.

استمرار سياسة الإغراق للمنتجات الصينية في الخليج ينذر بكوارث قادمة!

وطالب الخرافي بتفعيل المنظمات الخليجية المعنية بذلك الى توفير الحماية المناسبة لمختلف المنتجات الخليجية التي تتعرض الى حرب دمار شاملة من قبل الصين واتباع خطوات الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي. وهذا للحفاظ على اقتصاد الدولة وتطويره عن طريق قطاعها الصناعي وتنميته بعد تدهور الأسعار النفطية وإلا فسوف نشهد افلاس العديد من المصانع في الفترة المقبلة.

استحوذت على 56٪.. بفضل ترسية مشروعي المطار الجديد ومستشفى الولادة

الكويت تتصدر ترسية عقود المناقصات في المنطقة بـ 5 مليارات دولار

الكويت الأولى في المنطقة بترسية المشاريع بفضل توقيع اكبر عقدين اولهما مبنى المطار الجديد

محمود عيسى

تراجعت قيمة العقود التي تمت ترسيتها في الشرق الاوسط خلال مايو الماضي الى 8,931 مليارات دولار مقارنة مع 9,15 مليارات دولار في ابريل، فيما بقي عدد العقود البالغ 44 ثابتاً دون تغيير.

وقالت مجلة ميد ان الكويت استحوذت على 56٪ من قيمة العقود بفضل ترسية اكبر عقدين، اولهما: المبنى رقم 2 بمطار الكويت الدولي بقيمة 4,3 مليارات دولار والذي تصدر القائمة، وتلاه عقد تصميم وبناء مستشفى الولادة الجديد المقرر انشاؤه في منطقة الصباح الصحية بالشويخ بقيمة 727 مليون دولار.

وجاءت الامارات في المركز الثاني بعقود بلغت قيمتها 1,963 مليار دولار، ثم السعودية بقيمة 595 مليون دولار، أما ثالث أعلى العقود المنفردة من حيث القيمة في المنطقة، فيتعلق بمشروع إنشاء فندق فور سيزونز في جدة بكلفة 440 مليون دولار.

وعلى صعيد متصل، قالت المجلة ان قطاع النقل الجوي سيساعد على ايجاد 2,4 مليون فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة في دول الشرق الاوسط بالاضافة الى تعزيز الناتج المحلي الاجمالي لهذه الدول بنحو 157,2 مليار دولار.

واشارت المجلة في تقرير حديث لها الى أن دول مجلس الخليج تعتبر موطنا لأكبر 3 شركات طيران في المنطقة، مع توقعات بزيادة اتساع نشاطها لدى تسلمها مئات من الطائرات الجديدة التي طلبتها، واللازمة لدعم التوسع المخطط له.

ومن جانب اخر، قالت «ميد» ان الرغبة الجماعية لدول المنطقة في تنويع اقتصادياتها بعيدا عن النفط، سلطت الاضواء على حاجة هذه الدول إلى تعزيز النمو في القطاعات غير النفطية، مع الاخذ في الاعتبار ان قطاعي الطيران والخدمات اللوجستية يعتبران من أكثر المجالات التي تنطوي على خلق فرص العمل وتحفيز النمو الاقتصادي على نطاق أوسع. وفي ضوء ذلك قالت المجلة ان المطارات ستبقى جانبا مهما من الاستثمارات المتوقعة على المدى البعيد.

الإمارات ثانياً بعقود بـ 1,9 مليار دولار.. والسعودية ثالثاً بـ 595 مليون دولار

مشاريع النقل الجوي ستوفر 2,4 مليون فرصة عمل بالمنطقة

ولفتت«ميد» الى ان معظم المشاريع الكبرى بالمنطقة قد وضعت خلال سنوات ازدهار أسعار النفط، فيما يقترب بعضها من مرحلة الاستكمال في غضون السنوات أو الأشهر القليلة المقبلة عدا بعض المشاريع التي عانت من التأجيل في إصدار الميزانية بسبب بعض القضايا المتعلقة بالتدفقات النقدية. ولكن المجلة ترى برغم ذلك ان الفرص ما زالت وفيرة بفضل طرح مشروعات جديدة من جهة وحزم ومجموعات اعمال ثانوية متعلقة بعقود سبقت ترسيتها.

العقود التي أرسيت في انطقة في مايو 2016

البلد	قيمة العقد (مليون دولار)
الكويت	5027
الإمارات	1963
السعودية	595
الأردن	350
قطر	334
مصر	332
عمان	310
البحرين	20
المجموع	8931

«الوطني»: خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي يمنحها شراكة تجارية مع دول الخليج

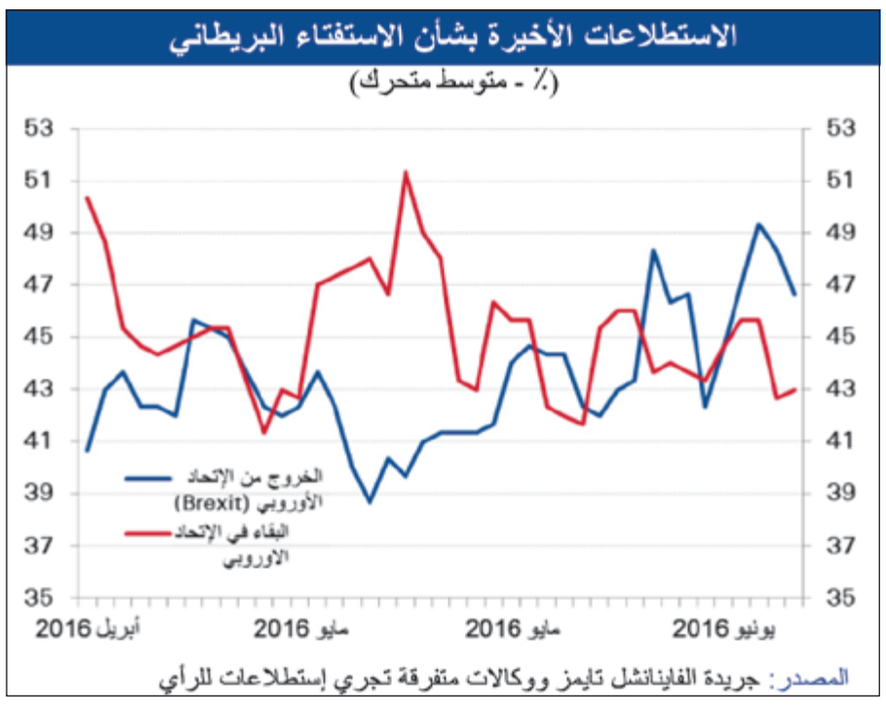

لفت تقرير صادر عن إدارة البحوث الاقتصادية في بنك الكويت الوطني إلى الاستفتاء الشعبي البريطاني المقرر اجراؤه بشأن اتخاذ قرار خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي من عدمه أو ما يسمى «بركست» في 23 الجاري، حيث تشير العديد من الاستطلاعات التي أجريت بهذا الشأن أن عدد المؤيدين من الشعب لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي قد ازداد خلال الأسابيع الأخيرة مقارنة بالمعارضين منهم، إلا أن معظم البحوث قد بينت أن نسبة احتمال خروج بريطانيا بلغت 30 إلى 40٪، وستكون طبيعة العلاقات البريطانية مع العالم وبالأخص مع بقية دول الاتحاد الأوروبي بعد التصويت العامل الأساسي الذي ستتحدد من خلاله الآثار المترتبة على خروج بريطانيا. وقد يترتب من شأن نتيجة الاستفتاء وطريقة خروج بريطانيا أن تكون لها تأثيرات اقتصادية لكل من بريطانيا ومنطقة اليورو وباقي أنحاء العالم.

ووفق التقرير من المحتمل أن تتبع بريطانيا خطى النرويج وتتخلى عن عضويتها في الاتحاد الأوروبي مع الحفاظ على حقها في الاستفادة من السوق الأوروبي الموحدة ومنه البند الخاص بالخدمات المالية (أو «جواز» الخدمات المالية). إذ يعفى أعضاء هذا السوق من الرسوم الجمركية كما يضمن حرية تنقل السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأشخاص. اما «الجواز» فهو يعطي المؤسسات المالية التي تتواجد في دولة معينة حق تقديم خدماتها في جميع دول الاتحاد دون الخضوع لأي إجراءات اضافية.

في المقابل، قد لا تتمتع بريطانيا بعد خروجها بأي علاقات خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي، وتحديدا اذا فشلت المفاوضات مع الاتحاد خلال السنتين اللتين تعقبان التصويت في التوصل إلى اتفاقية قد ترضي بريطانيا فستخضع تجارته الخارجية لاتفاقيات منظمة التجارة الدولية والتي ستسلب منها خاصية الدخول في نظام السوق الموحدة والاتحاد الجمركي لدول الاتحاد الأوروبي.

وما بين النموذج الأول والثاني هنالك نموذج ثالث قد يتيح لبريطانيا والاتحاد الأوروبي إيجاد حلول مشتركة من شأنها الحفاظ على سير الأمور بين الطرفين لما تشغله بريطانيا من مكانة كبيرة في الاتحاد اقتصاديا وماليا.

وقال التقرير إن بعض المحللين يرون أن تراجع الجنيه الإسترليني سيؤدي إلى زيادة جاذبية الاستثمار الخليجي في بريطانيا، إذ لطالما كانت بريطانيا وجهة استثمارية مهمة وجاذبة لدول مجلس التعاون الخليجي وستظل كذلك، إلا أن المستثمرين سيبتعدون قليلا في هذه الفترة ريثما تستقر التطورات الحالية.

وقد تتمكن بريطانيا من النجاح في المفاوضات للحصول على شراكة تجارية ثنائية مع دول مجلس التعاون الخليجي في حال خروجها من الاتحاد الاوروبي، علما أن الإتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي فشلا في إبرام اتفاقية ثنائية بينهما والتي بدأ التفاوض عليها في العام 1988.

التفاصيل الكاملة على موقع «الأنباء»: www.alanba.com.kw